برهوم جرايسي *

تقلبات صيغة قانون القومية
تكشف تنَمُّر وتمدد اليمين الاستيطاني

***طرح تسيبي ليفني لجعل «وثيقة الاستقلال» «قانون أساس» سيضع إسرائيل أمام أسئلة تاريخية، ويؤكد محللون على أن «الوثيقة» وقانون القومية متطابقان من حيث الجوهر**
جوهر القانون يحظى بشبه إجماع صهيوني، والتحفظات عليه هامشية

تكشف مسيرة تشريع «قانون القومية» الصهيوني، منذ أن طرح لأول مرّة كاقتراح قانون في صيف ٢٠١١، وحتى اقراره نهائيا في صيف ٢٠١٨، مدى التطرف في توجهات اليمين الاستيطاني، وتمدده في الحلبة السياسية الإسرائيلية. ومن ناحية أخرى، فإننا في فحص عمق مواقف الأحزاب الصهيونية، لا نجد خلافا حول الجوهر الأساس المتعلق بالشعب الفلسطيني، بمعنى اعتبار فلسطين التاريخية، «أرض إسرائيل، وموطن الشعب اليهودي التاريخي».

خلفيات القانون

ظهرت فكرة طرح "قانون القومية" لأول مرّة رسميا، على جدول أعمال الكنيست، في صيف العام ٢٠١١، كما سنرى بالتفصيل هنا لاحقا. ولكن سبق هذا سنوات طويلة من الجدل الإسرائيلي، حول شكل تعريف الدولة، وبالأساس علاقة ما أسمته الصهيونية «الشعب اليهودي» في العالم، بدولة إسرائيل، أو بما أسمتها الصهيونية «أرض إسرائيل». رغم أن تعريفا كهذا ورد في «وثيقة الاستقلال» الإسرائيلية، الصادرة يوم ١٤ أيار ١٩٤٨.

إلا أن مطلب التعريف القانوني، جاء من أوساط اليمين المتطرف في سنوات التسعين ولاحقا، في أعقاب اتفاقيات أوسلو. ولكن ما سرّع أكثر المبادرة، وجعلها على جدول الأعمال بشكل دائم، هو تصريح من كانت وزيرة الخارجية في حكومة إيهود أولمرت، رئيسة المعارضة الحالية تسيبي ليفني، حينما دعت في نهايات العام ٢٠٠٧، في أجواء الاستعداد لمؤتمر أنابوليس، في إطار المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية، إلى أن تعترف القيادة الفلسطينية، ضمن الاتفاق، بكون إسرائيل

* صحافي وكاتب سياسي متخصص بالشأن الإسرائيلي.

«الدولة القومية للشعب اليهودي».

فقد قالت في تصريحات صحافية، يوم ٤ أيلول ٢٠٠٧، قبيل جلسة الحكومة التي عقدت في ذلك اليوم، ما يلي: "إن هناك مبدأين يوجهان الحكومة الإسرائيلية في المفاوضات، الأول التمييز بين الضفة الغربية وقطاع غزة، والثاني هو التمييز بين الحوار كحوار، وبين التفاهمات التي سيتم التوصل إليها، وتطبيقها مرتبط بكيفية تطبيق بعضها ميدانيا".

وأضافت ليفني قائلة، «إن المضمون هو الأساس، فإسرائيل تقول نعم لدولتين قوميتين: الدولة الفلسطينية هي الحل الكامل والوحيد للقضية القومية الفلسطينية، وكل اتفاق يتم إنجازه مع الفلسطينيين سيتم عرضه على الكنيست».

وفي خطاب لها، أمام مؤتمر الوكالة اليهودية الذي عقد في القدس يوم ١٩ شباط ٢٠٠٨، وبصفتها أيضا وزيرة للخارجية، قالت ما يلي: «قد يكون بيننا (الإسرائيليون) خلافات في الرأي خلال سير المفاوضات مع الفلسطينيين، ولكن يربطنا جميعا هنا قاسم مشترك، وهو أن تكون إسرائيل دولة يهودية ديمقراطية، دولة آمنة في أرض إسرائيل (فلسطين التاريخية)، ومن أجل ضمان هذه القيم، سيكون علينا التنازل عن أجزاء من أرض إسرائيل الكاملة. إن الجميع في الحلبة السياسية (الإسرائيلية) يعرف أن هذا ما سيكون في نهاية المطاف».

وتابعت ليفني قائلة، «إن الهدف الأعلى للمفاوضات مع الفلسطينيين هو إقامة دولتين قوميتين، وأن لا تتحمل إسرائيل أي قسط في حل قضية اللاجئين الفلسطينيين، فالدولة الفلسطينية هي التي ستقدم الحل الكامل لمخيمات اللاجئين وللطموح الفلسطيني».

وقد أثار تصريحها منذ أن أطلقته لأول مرة، عاصفة، بدأت أساسا في أوساط فلسطينيي ٤٨، لكون مفهوم تصريحها يجعلهم مجرد رعايا في وطنهم. وقد أعلنت القيادة الفلسطينية رفضها لهذا الطلب.

وحينما عاد بنيامين نتنياهو، إلى رئاسة الحكومة، وسع التعريف من «دولة قومية يهودية»، إلى «دولة الشعب اليهودي». وأيضا هذا لاقى ويلقى معارضة فلسطينية تامة.

مشروع القانون لأول مرّة

طرح مشروع «قانون القومية» على جدول أعمال الكنيست، لأول مرّة، في اليوم الأخير للدورة الصيفية للكنيست الـ ١٨، يوم ٣ آب ٢٠١١، وحمل الرقم التسلسلي ش/٣٥٤١/١٨.

تسبي ليفني، أول «كرة الثلج».

بمبادرة عضو الكنيست ابراهام (آفي ديختر)، الرئيس الأسبق لجهاز المخابرات العامة «الشاباك»، وكان حينها نائبا في كتلة حزب المعارضة «كديما»، برئاسة تسيبي ليفني في حينه، وفي ظل حكومة بنيامين نتنياهو ما قبل السابقة (٢٠٠٩- ٢٠١٣). وقد شاركه في المبادرة ٣٩ نائبا آخر، من أحزاب الائتلاف الحكومي والمعارضة البرلمانية. من أقصى اليمين الاستيطاني، وحتى حزب «العمل»، الذي يصنّف ذاته «حزب وسط».

ولم يكن للقانون في ذلك الحين رواج. ولكن بعد أسابيع، أثيرت ضجة حول جزئية أن القانون يلغي كون اللغة العربية لغة رسمية ثانية. وفي حينه، أعلنت ليفني، أنها لن تسمح لديختر بطرح القانون للتصويت عليه في الكنيست، رغم أن عددا من أعضاء حزب كديما» كانوا شركاء أيضا في المبادرة للقانون. حسب تقارير صحافية، فإن صيغة القانون تبلورت أساسا في معاهد بحثية تابعة لليمين الاستيطاني، ولكن ليس واضحا، لماذا تم اختيار، نائب المعارضة في حينه، ديختر، لطرح مشروع القانون في حينه، وسُمي على اسمه، بدوره المبادر الأول.

ولغرض هذه المقالة، عدنا إلى مشروع ذلك القانون، لنجد اختلافات واضحة عما أقر في نهاية المطاف. فمشروع القانون الأول، تحدث في بنده الأول عن «دولة إسرائيل هي الوطن القومي للشعب اليهودي...». بمعنى أن نص القانون لم يذكر «أرض إسرائيل»، بمعنى فلسطين التاريخية، إنما تحدث فقط عن دولة إسرائيل. وهذا أيضا ما كان في صيغة مشروع القانون الذي طرحه النائب ديختر، في الولاية البرلمانية الحالية الـ ٢٠، ويحمل الرقم التسلسلي ش/١٩٨٩/٢٠. وهو مشروع القانون الوحيد الذي دخل مسار التشريع، من أصل ١٠ مشاريع

طرح مشروع «قانون القومية» على جدول أعمال الكنيست، لأول مرّة، في اليوم الأخير للدورة الصيفية للكنيست الـ ١٨، يوم ٣ آب ٢٠١١، وحمل الرقم التسلسلي ش/١٨/٣٥٤١. بمبادرة عضو الكنيست ابراهام (آفي ديختر)، الرئيس الأسبق لجهاز المخابرات العامة «الشاباك»، وكان حينها نائبا في كتلة حزب المعارضة «كديما»، برئاسة تسيبي ليفني في حينه، وفي ظل حكومة بنيامين نتنياهو ما قبل السابقة (٢٠٠٩- ٢٠١٣). وقد شاركه في المبادرة ٣٩ نائبا آخر، من أحزاب الائتلاف الحكومي والمعارضة البرلمانية. من أقصى اليمين الاستيطاني، وحتى حزب «العمل»، الذي يصنّف ذاته «حزب وسط».

قوانين أدرجها نواب، وكتل برلمانية من الائتلاف والمعارضة، وسنستعرضها هنا.

كما أن نص القانون الأول، ذكر أن نظام الحكم في إسرائيل «ديمقراطي»، وهذا سقط في اقتراح القانون الذي أقر نهائيا. كما أن مشروع القانون الأول لم يذكر مصطلح «المساواة»، باستثناء الحقوق في الحفاظ على التراث والتقاليد، «لكل مواطن».

وعلى مستوى الجدل الإسرائيلي الداخلي، فإن مشروع القانون الأول، منح مكانة خاصة للشريعة اليهودية، في سن القوانين، وأيضا كمرجعية للقضاء الإسرائيلي، في حال وجدت محكمة ثغرة قانونية، متعلقة بقضية مطروحة أمامها.

القانون في الكنيست الـ ٢٠

لم يكن في الولاية البرلمانية الـ ١٨ مشروع قانون آخر، سوى الذي طرحه ديختر، إلا أنه في الولاية البرلمانية التالية الـ ١٩، طرح عدد من النواب مشاريع قوانين مشابهة، ومنها ما كان أكثر حدة في النص، خاصة ما طرحته، من باتت حاليا وزيرة للقضاء أييليت شكيد. في حين أن ديختر الذي انتسب لاحقا إلى حزب «الليكود»، ودخل إلى الكنيست نائبا عنه، متأخرا، لم يبرز مجددا من خلال مشروع القانون، في تلك الولاية البرلمانية القصيرة، وامتدت ٢٠ شهرا.

ومنذ الحملة الانتخابية تمهيدا لانتخابات ربيع العام ٢٠١٥، أعلن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، أن أحد أهداف حكومته المقبلة، سيكون سن قانون القومية، بالصيغة اليمينية الأشد. وكان في حينه يواجه معارضة من اليمين المتشدد العقائدي، بمعنى ما يُنسب إلى فكر زئيف جابوتينسكي، الذي على أساس أفكاره أقيم حزب «حيروت» في العام ١٩٤٨، وهو امتداد لعصابة الايتسيل الصهيونية، وقد رئس الحزب على مدى عقود، مناحيم بيغين. وفي العام ١٩٧٤ اقام «حيروت» حزب الليكود.

وهذه المعارضة برزت في موقف أواخر المتمسكين بهذا الفكر، الرئيس الإسرائيلي الحالي رؤوفين رفلين. وارتكزت معارضة هؤلاء، حول أن هذا القانون زائد، ولا حاجة له، لكونه في نصّه الموسّع، سيثير خلافات إسرائيلية داخلية، بين العلمانيين والمتدينين، كما أنه سيصعّد الخلافات مع يهود العالم، كون القانون بالنص الذي طرح في حينه، سيثير من جديد مسألة «من هو يهودي».

كما أن القانون أثار تحفظات وحتى اعتراض المتدينين المتزمتين "الحريديم"، لعدة أسباب. ولكن هناك السبب الأساس الذي لا يجاهر به الحريديم، وهو أن الكيان الإسرائيلي الحالي، ليس ما ورد في التوراة. وكما هم معروف فإن نسبة عالية جدا من «الحريديم» في العالم، ونسبة صغيرة (في حدود ٦٪ حسب تقديرات) من «الحريديم» في إسرائيل، لا يعترفون بالكيان الإسرائيلي، في حين أن كل الحريديم يكّفرون الصهيونية.

ولكن من أسبابهم المعلنة، أن اليهود في العالم في نظرهم شعب وليس قومية. كما أن ما ورد عن مكانة الشريعة اليهودية، ليس بالقدر الذي يلبي تطلعاتهم، كمرجعية للتشريع. وثالثا، اعتراضهم الشديد على مبدأ المساواة، لأن هذا سيكون فاتحة لمطالب بالمساواة لشرائح يعترضون عليها، مثل جمهور المثليين، وأيضا فرض المساواة الكاملة للنساء في جميع مناحي الحياة، بما في ذلك ما يتعلق بالدين ومؤسساته والحركات الدينية.

ومع بدء عمل حكومة نتنياهو الحالية، كان يبدو أن لا احتمال إطلاقا لسن قانون القومية. لأن كتلتي «الحريديم»، «شاس» و«يهدوت هتوراة»، لهما معا ١٣ مقعدا، من أصل ٦١ مقعدا للائتلاف في تركيبته الأولى، قبل انضمام حزب «يسرائيل بيتينو» بخمسة مقاعد من أصل ٦ مقاعد حصل عليها في الانتخابات. ويضاف للحريديم، حزب «كولانو» بزعامة من بات وزيرا للمالية موشيه كحلون، الذي تبنى بداية موقف

اليمين العقائدي. ويضاف إلى كل هؤلاء، النائب بنيامين بيغين، الذي اتخذ موقفا معارضا لصيغة القانون الموسعة، وقد بادر لمشروعي قانونين مختصرين جدا، كاقتراح ند.

وفي العامين الأولين للولاية البرلمانية تم طرح ١٠ مشاريع قوانين، كلها تتعلق بقوانين القومية. وهي كالتالي١:

- مشروعا قانون قدمتهما كتلة «يسرائيل بيتينو» التي يرأسها أفيغدور ليبرمان. والنص متقارب. (ش/١٣٣٧/٢٠) و(ش/٤٨٧٥/٢٠).
- مشروعا قانون قدمهما النائب بنيامين بيغين من كتلة الليكود (ش/١٥٨٧/٢٠) و(ش/٣٥٤١/٢٠).
- مشروع قانون قدمه أبراهام ديختر من كتلة الليكود، وهو الذي دخل مسار التشريع (ش/١٩٨٩/٢٠).
- مشروع قانون للنائبة شولي معلم، من كتلة «البيت اليهودي» (ش/٣٢٥٧/٢٠).
- مشروع قانون للنائب اليعيزر شطيرن، من كتلة «يوجد مستقبل» المعارضة (ش/٤٢٥٢/٢٠).
- مشروع قانون جميع نواب كتلة «يوجد مستقبل» المعارضة برئاسة يائير لبيد (ش/٤٣٠٢/٢٠).
- مشروع قانون لعدد من النواب في كتلة «المعسكر الصهيوني» المعارضة، وأولهم تسيبي ليفني (ش/٤٤٢٢/٢٠).
- مشروع قانون قدمته كتلة «كولانو» التي يرأسها وزير المالية موشيه كحلون (ش/٤٩٢١/٢٠).

اللافت أن جميع مشاريع القوانين العشرة، ذكرت بهذه الصيغة أو تلك مبدأ الديمقراطية، إما كمبدأ منفرد، بمعنى «النظام في إسرائيل ديمقراطي»، أو بصيغة، «دولة إسرائيل يهودية وديمقراطية». كذلك في مشاريع القوانين العشرة تم ذكر المساواة للمواطنين، إما بصيغة صريحة مباشرة، أو بصيغة الاستناد لوثيقة الإعلان عن قيام دولة إسرائيل، وما اصطلح على تسميتها إسرائيليا «وثيقة الاستقلال».

كذلك فإن مصطلح «أرض إسرائيل»، وفي مشاريع القوانين الثمانية الأولى، بحسب تسلسل رقمها، إما أنه لم يرد إطلاقا، أو أنه جاء كبند متأخر، في حين أن البند الفاتح، كان لتعريف إسرائيل «دولة الشعب اليهودي».

وفقط بعد أن تم إقرار القانون بالقراءة التمهيدية، يوم ١٠ أيار ٢٠١٧، تم طرح مشروعي قانون، يقول البند الأول فيهما أن «أرض إسرائيل هي موطن الشعب اليهودي»، وهما: المشروع الثاني لكتلة «يسرائيل بيتينو». ومشروع قانون كتلة «كولانو»، وهي الكتلة التي اعترضت في بدايات عمل الحكومة،

آفي ديختر، الرئيس الأسبق لجهاز «الشاباك».

على سن قانون القومية، كما سبق وذكر هنا.

وبالإمكان التقدير، أن مشروعي القانونين الأخيرين، بادر لهما النواب، متأثرين من الأبحاث التي كانت جارية في حينه، في اللجنة البرلمانية الخاصة لبلورة القانون نهائيا، وبهدف تسجيل النقاط. واعتقادا منهم أنه في حال تعثر التقدم بمسار التشريع، سيكون لهم احتمال بدفع قوانينهم إلى مسار تشريع آخر. وهذا نهج قائم في السباق بين النواب والكتلة البرلمانية، لتسجيل نقاط سياسية من خلال سن القوانين.

ورأينا في الصيغة الأخيرة للقانون، أن الأساس الجوهري الأول، بات تعريف فلسطين التاريخية، كـ «أرض إسرائيل»، ومن ثم تعريف «دولـة إسرائيل على أنها دولة الشعب اليهودي»، دون تحديد حدود الدولة. وبغياب كامل عن كون الدولة تتبع نظاما ديمقراطيا، ودون أي ذكر لمبدأ المساواة، بكافة الصياغات.

وفي تغييب مبدأ المساواة، التقت مصالح اليمين الاستيطاني المتشدد بزعامة بنيامين نتنياهو، الذي لا يريد مساواة في الحقوق، على المستوى المدني وعلى المستوى القومي للمواطنين العرب، مع مصلحة المتدينين المتزمتين «الحريديم»، الذين يتخوفون من مطالب مساواة على أساس اجتماعي، كما سبق وذكر هنا. وخاصة في ما يتعلق بمثليي الجنس، ومساواة أوسع للمرأة، كما تخوفوا من أن يكون مبدأ المساواة، سندا للعلمانيين في مقاومتهم لقوانين الإكراه الديني، مثل قوانين السبت اليهودي، وحظر الزواج المدني، وما إلى ذلك.

وكي يتم تمرير القانون، جرى شطب البند الذي أقر بصيغة القانون في القراءة الأولى، والذي يعطي مكانة للشريعة اليهودية، كمرجعية للتشريعات، وأيضا للقضاء الإسرائيلي. وهذا بطلب من حزب «يسرائيل بيتينو»، بزعامة أفيغدور ليبرمان، الذي يعي أنه يمثل جمهور العلمانيين في معسكر

ورأينا في الصيغة الأخيرة للقانون، أن الأساس الجوهري الأول، بات تعريف فلسطين التاريخية، كـ "أرض إسرائيل"، ومن ثم تعريف "دولة إسرائيل على أنها دولة الشعب اليهودي"، دون تحديد حدود الدولة. وبغياب كامل عن كون الدولة تتبع نظاما ديمقراطيا، ودون أي ذكر لمبدأ المساواة، بكافة الصياغات.

اليمين المتشدد، إضافة إلى المهاجرين «الجدد» من دول الاتحاد السوفييتي السابق، في العقود الثلاثة الأخيرة.

وبناء عليه، جاءت الصيغة النهائية للقانون كما يلي:

قانون أساس: إسرائيل- الدولة القومية للشعب اليهودي

1. مبادئ أساسية:

(أ)- أرض إسرائيل هي الوطن التاريخي للشعب اليهودي، التي فيها قامت دولة إسرائيل.

(ب)- دولة إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي، فيها يطبّق حقه الطبيعي، الثقافي، الديني والتاريخي لتقرير المصير.

(ج)- حق تقرير المصير القومي في دولة إسرائيل هو للشعب اليهودي وحده.

2. رموز الدولة:

(أ)- اسم الدولة «إسرائيل».

(ب)- علم الدولة هو أبيض، وعليه خطان أزرقان قريبان من الهامشين الأعلى والأدنى، ونجمة داود تكون في الوسط.

(ج)- شعار الدولة، هو الشمعدان، مع حاملات الشمع السبع، وغصنا زيتون في جانبيه، وكلمة «إسرائيل» في قاعدته.

(د)- النشيد الوطني هو «هتكفا».

(هـ)- تفاصيل بشأن رموز الدولة تتحدد في قانون.

3. عاصمة إسرائيل: يروشلايم (القدس) الكاملة والموحدة هي عاصمة إسرائيل.

4. اللغة:

(أ)- العبرية هي لغة الدولة.

نتنياهو يتوسط مجموعة من الليكوديين في صورة «سيلفي» بعد إقرار القانون العنصري.

كما ذكر سابقا، فإن جميع الأحزاب الصهيونية، من الائتلاف والمعارضة، وأيضا الدينية المتزمتة، لا تعترض على الجوهر الأساس لقانون القومية، الذي ظهر في البند الأول الفاتح، في القانون الذي أقر نهائيا: «أرض إسرائيل هي الوطن التاريخي للشعب اليهودي، التي فيها قامت دولة إسرائيل». وفي قراءة للقانون، نجد أن كل البنود الأخرى تستند إلى هذا الأساس.

ولكن هناك من رأى أن القانون فصل بين «أرض إسرائيل»، وبين «دولة إسرائيل»، كونها هي «الدولة القومية اليهودية». إلا أن لا هذا القانون ولا أي قانون آخر، يحدد «حدود الدولة»، التي تتمدد بفعل الاستيطان. كما أنه في السنوات الأخيرة خاصة، تكثر قوانين الضم الزاحف للضفة، ما يقلل الفجوة بين المصطلحين.

(ب)- للغة العربية مكانة خاصة في الدولة. ترتيب استخدام اللغة العربية في المؤسسات الرسمية، أو مع المؤسسات، يكون في قانون.

(جـ)- ليس في هذا ما يمس بمكانة اللغة العربية، التي كانت عليها حتى عشية دخول هذا القانون حيز التنفيذ.

5. الدولة تكون مفتوحة أمام الهجرة اليهودية إليها، وجمع الشتات.
6.

(أ)- الدولة تعمل على ضمان سلامة أبناء الشعب اليهودي، ومواطنيها، العالقين بضائقة، بسبب يهوديتهم أو مواطنتهم.

(ب)- تنشط الدولة في الشتات لأجل الحفاظ على العلاقة بين الدولة وأبناء الشعب اليهودي.

(ج)- الدولة تعمل على الحفاظ على تراث وثقافة وتاريخ الشعب اليهودي، بين أوساط يهود الشتات.

7. ترى الدولة في تطوير التوطين اليهودي قيمة وطنية، وتعمل من أجل تشجيع وتطوير إقامته وتوطيده.

8. التقويم الرسمي: التقويم العبري يكون التقويم الرسمي للدولة، وإلى جانبه التقويم الأجنبي (العالمي) كتقويم رسمي. استخدام التقويم العبري والتقويم الأجنبي، يتم تحديده ضمن قانون.

9. عيد الاستقلال وأيام الذكرى:

(أ)- يوم الاستقلال، هو يوم العيد الوطني الرسمي للدولة.

(ب)- يوم الذكرى لشهداء معارك إسرائيل، ويوم ذكرى الكارثة والبطولة، هما يوما ذكرى رسميان للدولة.

10. أيام العطلة: أيام السبت، وأعياد إسرائيل (بقصد الأعياد العبرية)، هي أيام راحة. ومن هم ليسوا يهودا، لهم الحق بأيام راحة، حسب يومهم الأسبوعي وأعيادهم، تفاصيل حول هذا الشأن تتحدد بقانون.

11. تحصين القانون: لا يمكن تغيير قانون الأساس هذا، إلا بقانون أساس أقره الكنيست بغالبية أعضاء الكنيست.

موقف الأحزاب

كما ذكر سابقا، فإن جميع الأحزاب الصهيونية، من الائتلاف والمعارضة، وأيضا الدينية المتزمتة، لا تعترض على الجوهر الأساس لقانون القومية، الذي ظهر في البند الأول الفاتح، في القانون الذي أقر نهائيا: «أرض إسرائيل هي الوطن التاريخي للشعب اليهودي، التي فيها قامت دولة إسرائيل». وفي قراءة للقانون، نجد أن كل البنود الأخرى تستند إلى هذا الأساس.

ولكن هناك من رأى أن القانون فصل بين «أرض إسرائيل»، وبين «دولة إسرائيل»، كونها هي «الدولة القومية اليهودية». إلا أن لا هذا القانون ولا أي قانون آخر، يحدد «حدود الدولة»، التي تتمدد بفعل الاستيطان. كما أنه في السنوات الأخيرة خاصة، تكثر قوانين الضم الزاحف للضفة، ما يقلل الفجوة بين المصطلحين.

ورغم ذلك، فقد كانت خلافات ليست قليلة على المستوى الإسرائيلي الداخلي، وهذه الخلافات خلقت انطباعا مع بدء عمل الولاية البرلمانية الحالية في أيار ٢٠١٥، أنه ليس بالإمكان تجاوز هذه الخلافات، ولذا فإن القانون لن يرى النور، على الأقل في هذه الولاية البرلمانية، كما سنرى هنا لاحقا.

إلا أن بنيامين نتنياهو أصر على تمرير القانون. وبداية نجح في أوائل شهر أيار ٢٠١٧ بتمرير القانون بالقراءة التمهيدية،

يرفض الحريديم اعتبار اليهود قومية، كما هو نص القانون، بل يعتبرونهم شعبا موزعا في العالم، ينتمي إلى قوميات مختلفة، وباعتقادهم أن "القومية اليهودية" تجعل كل من هو ليس يهوديا ومقيما في إسرائيل ينتمي لها. الأمر الآخر، أن الحريديم، وتيارات دينية أخرى، وأيضا قوى يمينية متطرفة، مثل القسم الأكبر من حزب الليكود، أرادت مكانة عُلوية للشريعة اليهودية، كمرجعية للقانون وللقضاء الإسرائيليين، وأن "يهودية الدولة" تتفوق على كونها ديمقراطية.

كخطوة أولى، واعدا بأن يكون تريث في مسار التشريع، وتجري التعديلات بما يتجاوب مع مطالب أطراف الائتلاف. إلا أنه بعد إقراره بالقراءة التمهيدية، سعى نتنياهو لتمريره بسرعة بالقراءة الأولى، في ذات الدورة الصيفية، التي انتهت مع نهاية تموز ٢٠١٧، ولكنه فشل في ذلك. وكرر المحاولة في الدورة الشتوية التي امتدت ٦ أشهر ٢٠١٧- ٢٠١٨. وأيضا لم ينجح.

ولكن نتنياهو مارس ضغوطا على النواب المتدينين المتزمتين «الحريديم» لتمرير القانون بالقراءة الأولى، في اليوم الأول للدورة الصيفية يوم ٣٠ نيسان ٢٠١٨. ولاحقا، هدد الحريديم بسن قانون مشدد يلزم شبان «الحريديم» بالخدمة العسكرية، أو بالتوجه إلى انتخابات مبكرة، في حال لم يؤيدوا مشروع القانون.

بمعنى أن نتنياهو استخدم أدوات حزبية، ومصالح حزبية، لتمرير قانون أساس، كان من المفروض أن يحظى بأغلبية عظمى، إلا أن القانون مرّ بأغلبية ٦٢ نائبا، واعتراض ٥٥ نائبا وامتناع نائبين، وغياب نائب واحد.

ونستعرض في ما يلي مواقف الكتل البرلمانية، من المعارضة، لكون أحزاب الائتلاف أيدت القانون. ولكن للضرورة نعرض أيضا الموقف الأساس الذي تراجع عنه الحريديم لاحقا، وأيدوا القانون.[٢]

كتلتا الحريديم

يرفض الحريديم اعتبار اليهود قومية، كما هو نص القانون، بل يعتبرونهم شعبا موزعا في العالم، ينتمي إلى قوميات مختلفة، وباعتقادهم أن «القومية اليهودية» تجعل كل من هو ليس يهوديا ومقيما في إسرائيل ينتمي لها.

الأمر الآخر، أن الحريديم، وتيارات دينية أخرى، وأيضا قوى يمينية متطرفة، مثل القسم الأكبر من حزب الليكود، أرادت مكانة عُلوية للشريعة اليهودية، كمرجعية للقانون وللقضاء الإسرائيليين، وأن «يهودية الدولة» تتفوق على كونها ديمقراطية. وفي ذات السياق، الرفض المطلق لمبدأ المساواة. فهم يتخوفون من «المساواة»، ليس فقط من ناحية المواطنين العرب، بل بحسب ما يراه المتدينون على كافة توجهاتهم، أنها ستكون فاتحة لمطالب مساواة ترفضها الشريعة اليهودية، مثل مكانة المرأة، ومثليي الجنس، وغيرهم.

ومسائل الشريعة والديمقراطية، وبمدى معين المساواة، كانت نقاط صدام بين القوى الدينية ومعها اليمين المتطرف، وبين القوى العلمانية، ففي هذا صراع على وجه المجتمع الإسرائيلي، ما يعكس القلق الدفين، على ضوء الارتفاع المتزايد لنسبة المتدينين من إجمالي أعداد اليهود الإسرائيليين، إذ من المتوقع أن يصبح المتدينون أغلبية بين اليهود، خلال أقل من عقدين من الزمن.

وموقف الحريديم، عبّر عنه من على منصة الكنيست يوم ٣٠ نيسان ٢٠١٨، النائب يسرائيل آيخلر، وهو صحافي وكاتب سياسي بارز في الساحة الإسرائيلية، من كتلة «يهدوت هتوراة» للحريديم الأشكناز، الأكثر تشددا من ناحية عقائدية. فردا على صيغة «أرض إسرائيل هي الوطن التاريخي للشعب اليهودي»، وبعد سجال في الجلسة مع النائب ديختر يقول آيخلر:

إنني أرى في هذه الصيغة، رغم أن من بلوروها لا يقصدون ذلك، أن إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي، وهذه معادلة لم يولد مثيل لها بعد. فبالإمكان كتابة: «إسرائيل هي دولة الشعب اليهودي، وهذا يرتكز على وثيقة الاستقلال، بأن تكون هنا دولة يهودية، وبالإمكان إقامة دولة كل مواطنيها».

«فما هذا دولة قومية للشعب اليهودي؟، إنني أرى في هذا هدفا ليتم من خلال القانون تحصين هوية دولة إسرائيل كدولة منزوعة عن الدين. فشريعة إسرائيل لم يتم ذكرها، ولو بكلمة واحدة في هذا القانون، وأيضا الديمقراطية لم يتم ذكرها».

«إننا نعيش هنا معا ٧٠ عاما، عرب ويهود، علمانيون ومتدينون، وهذا القانون لن يضيف شيئا. قانون أساس لا يضيف شيئا، لأنه يمنح المحكمة إمكانية التحليل. وفي حالة هذا القانون، تكون المحكمة على حق حينما ستسأل: ما هذا: «الدولة القومية للشعب اليهودي؟»، فماذا بشأن الشاب من

أحد مؤشرات التقلبات السياسية، نحو التطرف اليميني الاستيطاني، كان واضحا في حزب "كولانو" (كلنا) بزعامة وزير المالية موشيه كحلون، الذي أقام الحزب منشقا لوحده عن الليكود، تمهيدا لانتخابات ٢٠١٥، وحصل على ١٠ مقاعد، وتتنبأ استطلاعات الرأي الأخيرة بفقدان ٤ إلى ٥ مقاعد منها، في الانتخابات المقبلة. فهذا الحزب تم تصنيفه إسرائيليا، على أنه حزب «وسط»، ثم قيل عنه «يمين معتدل». إلا أن أداء كتلته البرلمانية، ووزير الإسكان لديه الجنرال احتياط يوآف غالانت، وأيضا وزير الاقتصاد إيلي كوهين، يؤكد أنه حزب يمين استيطاني.

أريتريا الذي ولد له هنا ولد وبنت، ويتكلمان العبرية، ويتعلمان في المدرسة، ويخدمان في الجيش، فلماذا هم ليسوا تابعين لهذه القومية؟ وماذا بشأن الشعب الدرزي؟ فالدروز يخدمون في الجيش، فلماذا لا يكون بإمكانهم أن يكونوا جزءا من هذه القومية؟».

ويضيف آيخلر، بما يخص العلاقة مع يهود العالم، فيقول: في هذا القانون ليس مكتوبا أن «الدولة تعمل من أجل الحفاظ على تراث وحضارة مواطني إسرائيل»، بل مكتوب أن الدولة تعمل من أجل الحفاظ على تراث الشعب اليهودي بين يهود الشتات. عفوا، هل طلب أحد من يهود الشتات منا أن نكون الوصي عليهم، وأن نهتم بميراثهم؟... هذا ليس مفروغا منه، أننا نريد تعليم اليهودية لكل يهودي في العالم».

وختم آيخلر قائلا «أريد في تلخيصي القول إنه بعد كل صرخات اليسار ضد هذا القانون، بإمكانهم أن يكونوا مطمئنين، فهذا القانون لن يقر، لا بالقراءة الثانية ولا بالقراءة الثالثة، بالتأكيد ليس بهذه الصيغة».

وكما يبدو أن هذا الحزم الذي أبداه آيخلر، بأن القانون لن يقر نهائيا في هذه الولاية البرلمانية، ساهم في قراره بأن لا يشارك في النقاش حول الصيغة النهائية للقانون، التي صوّت مؤيدا لها، سوية مع باقي نواب كتلته.

بيغين

جدير التوقف عند موقف عضو الكنيست بنيامين بيغين، (٧٤ عاما)، وهو نجل رئيس الحكومة الأسبق مناحيم بيغين، إذ اتخذ موقفا واضحا معارضا للقانون، خلافا لموقف حزبه الليكود. فهو آخر من تبقى في كتلة «الليكود» البرلمانية، من التيار اليميني المتشدد، المتمسك بما يسمى «أرض إسرائيل الكاملة». وفي العام ١٩٩٧، حينما كان وزيرا في حكومة بنيامين نتنياهو الأولى، استقال من الحكومة، على خلفية إبرام اتفاق الخليل، أو ما يسمى «واي بلانتيشن».

فرغم هذا الموقف المتشدد، إلا أنه رأى أن القانون زائد، وإسرائيل ليست بحاجة له كي تبسط «سيادتها». وأن القانون سيقود إلى خلافات مع يهود العالم. ولكنه أيضا اعترض بقوة، على غياب مبدأ المساواة في القانون، وهو بالتأكيد يقصد المساواة في الحقوق المدنية. وبناء على هذا الموقف، فقد اختار بيغين التغيب عن جلسة التصويت على القانون بالقراءة التمهيدية يوم ١٠ أيار ٢٠١٧. ولكن في جلسة التصويت على القانون بالقراءة الأولى صوّت ضد القانون. وارتكز في خطابه في حينه، على اعتراضه على غياب مبدأ المساواة. وعلى النص الذي ورد في القراءة الأولى، ويقول صراحة إن إسرائيل تقيم بلدات على أساس عرقي وديني، والقصد لليهود.

وقال بيغين في تلك الجلسة. إن المشكلة في مشروع هذا القانون هو ما ينقصه بالذات. في مشروع هذا القانون لا يوجد التزام واضح بأن دولة الشعب اليهودي ستطبق المساواة في الحقوق لكل المواطنين. هذا مشروع قانون معطوب بسبب ما يحتويه أيضا. ففيه البند (٧ب) بالصيغة التالية: 'يحق للدولة أن تسمح لمجتمع، بما في ذلك أبناء ديانة واحدة، أو أبناء قومية واحدة، بإقامة بلدة مستقلة لهم'. والتفسير زائد.

ويتابع بيغن قائلا: «في الجلسة الأخيرة للجنة الكنيست الخاصة بهذا القانون، وهي خاصة بالأساس لأنها أقيمت كي لا أكون عضوا فيها، قال المحامي إيال زاندبرغ، في ذلك البحث، خلال تمثيله لموقف المستشار القضائي للحكومة، إن البند ٧ب يشكل «تمييزا فظا بين البشر، بما لا يتماشى مع قيم دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية». وأضاف أنه لا مكان لسن قانون بهذه الصيغة. وحينها رد رئيس اللجنة، عضو الكنيست أمير أوحانا (الليكود)، قائلا إنه يميل للموافقة على هذه الملاحظة. وهذا ما تم تسجيله في محضر الجلسة. وحقا لا مكان لسن قانون بهذه الصيغة». وختم بيغن خطابه: «إنني لا أستطيع تأييد هذا القانون، على ما فيه، وما ليس فيه».

وبعد أن تم «تليين» بند البلدات في القراءة النهائية، إلى

صيغة أن إسرائيل تهتم بتعزيز الاستيطان اليهودي. قرر بيغين أن يمتنع عن التصويت، بسبب غياب مبدأ المساواة، الذي ورد في «وثيقة الاستقلال».

يشار إلى أن بيغين طرح مشروعي قانون لتعريف الدولة، بصيغتين مختصرتين، الأول يقضي بأن «إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي»، وتطبق أسس العدالة والسلام، والمساواة لكل مواطنيها. ثم ينص على أن «إسرائيل ديمقراطية». وبند آخر، أنه يتم تحديد النشيد الوطني والعلم والرمز ضمن قانون منفصل. ومشروع القانون الثاني بذات النص، ولكن أسقط منه بنك النشيد والعلم.

كتلة «كولانو»

أحد مؤشرات التقلبات السياسية، نحو التطرف اليميني الاستيطاني، كان واضحا في حزب «كولانو» (كلنا) بزعامة وزير المالية موشيه كحلون، الذي أقام الحزب منشقا لوحده عن الليكود، تمهيدا لانتخابات ٢٠١٥، وحصل على ١٠ مقاعد، وتتنبأ استطلاعات الرأي الأخيرة بفقدان ٤ إلى ٥ مقاعد منها، في الانتخابات المقبلة.

فهذا الحزب تم تصنيفه إسرائيليا، على أنه حزب «وسط»، ثم قيل عنه «يمين معتدل». إلا أن أداء كتلته البرلمانية، ووزير الإسكان لديه الجنرال احتياط يوآف غالانت، وأيضا وزير الاقتصاد إيلي كوهين، يؤكد أنه حزب يمين استيطاني. فقد دعم هذا الحزب بقوة كل القوانين العنصرية والداعمة للاحتلال والاستيطان. وفق ما يثبته التقرير السنوي للقوانين العنصرية والداعمة للاحتلال، الصادر عن مركز الأبحاث «مدار» للدراسات والأبحاث الإسرائيلية في رام الله.[٣]

ففي بدايات الحكومة الحالية، أعلن كحلون أكثر من مرّة أن «قانون القومية» زائد. ولكن هذا التحفظ بدأ يتراجع، مع تقدم عمل الحكومة، واستفحال التنافس بين أطراف اليمين الاستيطاني، على المواقف الأشد عنصرية، وفي نهايات العام ٢٠١٧، بمعنى بعد ٨ أشهر من إقرار قانون القومية بالقراءة التمهيدية، طرحت كتلة «كولانو» بكامل نوابها، صيغة مشروع قانون، من الأشد يمينية، ويفتتح ببند «أرض إسرائيل الكاملة». ومن المفارقة، أن المبادر الأول لهذا القانون في الكتلة، النائب روعي فولكمان، الذي كان يعد من «اليسار الصهيوني» في الكتلة.

نواب الطائفة العربية الدرزية

في الائتلاف الحاكم ثلاثة نواب من الطائفة العربية الدرزية، ونائب رابع ضمن حزب «العمل» في المعارضة، في الكتلة البرلمانية «المعسكر الصهيوني». ولدى التصويت على القانون بالقراءة النهائية، صوّت نائبان من الائتلاف، وهما حمد عمّار، من كتلة «يسرائيل بيتينو»، وأكرم حسون، من كتلة «كولانو»، ضد القانون، خلافا للوزير أيوب قرا، الذي أيد القانون طيلة الوقت. فيما النائب الرابع صالح سعد، عارض القانون بحكم عضويته في المعارضة.

إلا أن النائب عمار شريك في ثلاثة مشاريع قوانين، لقانون القومية، من أشد الصياغات يمينية. كما أن النائب حسون الذي دخل الكنيست متأخرا، فهو أيضا ضمن نواب كتلة حزبه المبادرين للقانون بأشد صيغته اليمينية. إلا أنهما انصاعا لموقف الرئاسة الروحية للطائفة العربية الدرزية، التي اعترضت على القانون، من منطلق أنه لا يضمن المساواة، ولا يأخذ بعين الاعتبار أن أبناء الطائفة يخدمون في جيش الاحتلال.

كتلة «يوجد مستقبل»

كتلة «يش عتيد» (يوجد مستقبل) المعارضة، بزعامة يائير لبيد، الذي أنشأ الحزب تمهيدا لانتخابات شتاء العام ٢٠١٣، جرى تصنيفه إسرائيليا على أنه «حزب وسط»، وحتى أنه في قاموس أحزاب اليمين الاستيطاني، يطلق عليه «حزب يسار». إلا أن الواقع يؤكد أن هذا الحزب قابع في اليمين. وهذا ما دلّ عليه أداؤه خلال مشاركته في حكومة بنيامين نتنياهو السابقة (٢٠١٣- ٢٠١٥). وحتى حينما انتقل إلى صفوف المعارضة في الولاية البرلمانية الحالية الـ ٢٠. نجده متورطا، في مشاريع القوانين العنصرية والداعمة للاحتلال والاستيطان، كما يثبت هذا التقرير السنوي للقوانين العنصرية والداعمة للاحتلال، الصادر عن مركز الأبحاث «مدار» للدراسات والأبحاث الإسرائيلية في رام الله.

وحزب «يوجد مستقبل» هو المبادر الأول، لقانون سلب ونهب أموال الضرائب الفلسطينية، بذات قيمة المخصصات التي تدفعها السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية إلى الأسرى وعائلاتهم، والأسرى المحررين، وعائلات الشهداء. فهذا القانون لم يكن إطلاقا في حسابات الأحزاب المشاركة في الائتلاف. كما أن «يوجد مستقبل» هو المبادر الأول لمشاريع قوانين لتهجير أهالي المقاومين في القدس من مدينتهم. ومشروع قانون آخر، لمحاصرة عائلات المقاومين في الضفة في بلداتها، ومنعها من التنقل في الضفة.

وخلال الولاية البرلمانية طرحت كتلة «يوجد مستقبل» بكامل نوابها، مشروع «قانون القومية»، بصيغة أن «إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي، وترتكز على أسس الحرية والعدالة والسلام، بموجب رؤى أنبياء إسرائيل وتطبق المساواة في الحقوق لكل مواطنيها». ثم يذكر المشروع أن إسرائيل هي

لم تعترض كتلة «المعسكر الصهيوني» أكبر كتل المعارضة، التي تضم حزب «العمل» التاريخي، وحزب «الحركة» بزعامة تسيبي ليفني، على الجوهر الأساس للقانون، حول ما يسمى «أرض إسرائيل». كما تؤكد على صيغة أن «إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي». وسبق وذكر هنا، إنه بالإمكان القول، إن فكرة القانون، تستند إلى ما أطلقته ليفني في العام ٢٠٠٧، بأن على القيادة الفلسطينية الاعتراف بإسرائيل بصفتها «الدولة القومية للشعب اليهودي».

دولة ديمقراطية. وفي بنود لاحقة يعدد العلم والنشيد والرمز.

ولم يعترض هذا الحزب على صيغة «أرض إسرائيل هي الوطن التاريخي للشعب اليهودي». وأوضح أكثر من مرّة، أن اعتراضه الأساس على القانون بصيغته النهائية، لكونه يغيّب مبدأ المساواة.

وفي يوم ٨ آب ٢٠١٨، عقد الكنيست جلسة استثنائية للهيئة العامة، خلال العطلة الصيفية، بطلب من المعارضة، لبحث تبعات سن «قانون القومية».

وفي تلك الجلسة، قال رئيس الحزب النائب يائير لبيد، «لقد أضعنا فرصة تاريخية. كان بالإمكان أن نتوافق جميعا، حول قانون القومية الذي طرحه النائب بنيامين بيغين من حزب الليكود، بما يشمل بند المساواة، الذي هو مطابق حرفيا تقريبا، لبند المساواة الوارد في دستور حزب الليكود. كان بالإمكان تأييد هذا القانون بما بين ٨٠ إلى ٩٠ نائبا، بما يشمل العلم بالأزرق والأبيض، وعلى نشيد «هتكفا»، كنشيد وطني، وعلى كون أرض إسرائيل هي الوطن التاريخي للشعب اليهودي، وهذا على أساس ما يجمعنا، على أساس إسرائيليتنا المشتركة. إلا أن رئيس الحكومة لا يريد الوحدة. أنت لا تريد الوحدة. أنت تريد أن نتصارع، أنت تريد أن نكون متخاصمين، منفصلين ومنقسمين».

وفي جلسة التصويت على القانون بالقراءة الأولى يوم ٣٠ نيسان ٢٠١٨، ألقت النائبة ياعيل غيرمان من الحزب ذاته خطابا، وهي أصولها من حزب «ميرتس» اليساري الصهيوني، وكانت لسنوات رئيسة بلدية هيرتسليا، عن ذلك الحزب، وطيلة الوقت قيل عنها إنها من الجناح اليساري في «يوجد مستقبل»، رغم أن هذا الحزب ليس فيه أجنحة، بل خاضع كليا لإرادة مؤسسه يائير لبيد.

وقالت غيرمان في تلك الجلسة ما يلي: «إننا نؤيد قانون القومية. وكنا سنصوت بتوق وحماسة شديدة تأييدا للقانون، الذي يتحدث بالتأكيد على أن إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي، على أن تكون دولة إسرائيل ديمقراطية، تطبق المساواة».

وتابعت غيرمان: «إلا أنه أمام هذا القانون، فإنني أرى وثيقة الاستقلال، المعلقة في كل غرفة صف في المدارس، تخفض نظرها، ودمعة تتقطّر من عينها وتسأل: ماذا فعلوا بي؟ ماذا فعلوا بوثيقة الاستقلال التي كلهم وقعوا عليها؟ ما الذي جرى لاستمرار بقائها؟ فهم وعدونا بالسلام، ورؤية المساواة».

كتلة «المعسكر الصهيوني» وحزب «العمل»

لم تعترض كتلة «المعسكر الصهيوني» أكبر كتل المعارضة، التي تضم حزب «العمل» التاريخي، وحزب «الحركة» بزعامة تسيبي ليفني، على الجوهر الأساس للقانون، حول ما يسمى «أرض إسرائيل». كما تؤكد على صيغة أن «إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي». وسبق وذكر هنا، إنه بالإمكان القول، إن فكرة القانون، تستند إلى ما أطلقته ليفني في العام ٢٠٠٧، بأن على القيادة الفلسطينية الاعتراف بإسرائيل بصفتها «الدولة القومية للشعب اليهودي».

وبادرت ليفني في الولاية البرلمانية الحالية، لمشروع قانون، وكان معها من المبادرين، من كان في حينه رئيسا لحزب «العمل» إسحق هيرتسوغ، ونواب آخرون من الكتلة. وينص القانون على أن «إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي»، وأضافت، خلافا لمشروعي قانوني بيغين ولبيد، عبارة أن «الشعب اليهودي يطبق في إسرائيل حق تقرير المصير». ثم تذكر المساواة كما وردت في «وثيقة الاستقلال».

وهذا الموقف ورد في خطابات ليفني في جلسات التصويت على القانون. ففي جلسة ٣٠ نيسان ٢٠١٨، قالت ليفني، «ها أنتم تأتون بقانون القومية، فأي مدى كبير لتأييدي بأن تكون دولة إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي، فهذا هو جوهر الصهيونية بنظري. هذه هي وثيقة الاستقلال، ولكن الوثيقة تشمل أيضا الحق بالمساواة- يهودية وأيضا ديمقراطية، دولة الشعب اليهودي مع مساواة كاملة».

وتقول ليفني: «إن هذه الحكومة ليست قادرة على القول في مقدمة قانون أساس ما هو ظاهر في كل القوانين الأساس الأخرى، أن قانون الأساس هذا جاء ليحصّن قيم دولة إسرائيل

تظاهرة في تل أبيب دعت لها القوى الفلسطينية في الداخل احتجاجا على قانون القومية.

كدولة يهودية وديمقراطية، بموجب المبادئ الواردة في وثيقة الاستقلال».

وفي الجلسة الاستثنائية يوم ٨ آب ٢٠١٨، توقفت ليفني، عند «وثيقة الاستقلال»، وما تتضمنه من «قيم» حسب تعبيرها. وقالت ليفني، «إن السبب الحقيقي لاعتراض نتنياهو على وثيقة الاستقلال، هو أنه عمليا يعترض على ما جاء فيها، لأن المساواة التي تربط بين الأجزاء المختلفة في المجتمع الإسرائيلي، ستفصل بين نتنياهو وبين شركائه الطبيعيين. ما يعني أن القيم التي يتمسك بها نتنياهو هي البقاء في الحكم».

ووجهت ليفني في ذات الجلسة كلمتها، إلى من أسمتهم «عرب إسرائيل»، وإلى النواب العرب قائلة، «إن موقفنا هو أن دولة إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي، مع مساواة كاملة في الحقوق لكل مواطنيها. ونحن نختلف مع كل من يحاول إلغاء أي جانب من هذه المعادلة. من يحاول إلغاء المساواة، أو من يحاول إلغاء كون إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي. ولكننا سنواصل الكفاح لتكون دولة الشعب اليهودي، ولأجل الشعب اليهودي، وأن نكافح لأجل المساواة الكاملة لكل فرد من مواطني دولة إسرائيل، بمن فيهم أبناء الأقليات».

وكانت ليفني قد أعلنت، قبل مظاهرة عشرات الألوف في تل ابيب، التي جرت يوم ١١ آب ٢٠١٨، بدعوة من لجنة المتابعة العليا لقضايا الجماهير العربية في إسرائيل، أنها لن تشارك في المظاهرة، لأن النواب العرب لا يعترفون بإسرائيل كونها الدولة القومية للشعب اليهودي.[٤]

كما أن رئيس حزب «العمل» آفي غباي، الذي هو ليس عضوا في الكنيست، فقد قال في مقابلة صحفية، «إنهم (العرب) لا يؤمنون بالدولة اليهودية. فأنا أستطيع المشاركة في مظاهرة حول المساواة في الحقوق، ولكن بالتأكيد لن نكون في هذه المظاهرة، من الآن وإلى الأبد».

كتلة «ميرتس»

حزب «ميرتس» الذي يصنف «يساريا صهيونيا»، هو الحزب الصهيوني الوحيد في إسرائيل حاليا، الذي يذكر في برنامجه السياسي «حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني»، وهو ينادي بإقامة دولة فلسطينية على حدود ١٩٦٧، ولكن بالحفاظ على الكتل الاستيطانية الكبرى، مع تبادل أراض بشكل متساو. كما يطرح ترتيبا خاصا في القدس المحتلة، بموجب خطة بيل كلينتون تشرين الأول ٢٠٠٠. ويرفض هذا الحزب حق العودة،

ولكنه يؤيد عودة رمزية، كما ظهر هذا في مواقف سابقة.

ولكن النائب الأكثر يسارية ووضوحا في الرأي في كتلة ميرتس البرلمانية، موسي راز، ومن كان سابقا، المدير العام لحركة «السلام الآن»، قال في خطابه أمام الكنيست يوم ٣٠ نيسان ٢٠١٨ ما يلي: «من الواضح أن هدف قانون القومية الذي يعرضونه علينا، مثل غالبية القوانين التي تظهر هنا في السنوات الأخيرة، هو أن توجه نظرة حادة وتقول: أنظروا نحونا، نحن المسيطرون هنا، نحن نقول لكم ما الذي تفعلونه».

ويتابع راز: «إن دولة إسرائيل هذه، أقيمت بناء على حق الشعب اليهودي بحق تقرير المصير، ولا يوجد في هذا أي شك، وعليها أن تكون دولة كل مواطنيها؛ دولة ديمقراطية. وهي على أتم التمام، قامت على أساس هذا الحق، وهي نتاج الصهيونية، وفيها أقلية عربية قومية فلسطينية، يجب الاعتراف بها. وهذا الطريق الذي يجب السير فيه، وليس الطريق الأخرى، لدب النزاع وضرب الواحد للآخر».

ويقول راز: «إن هذا القانون يعرض علينا، مثلا، إقامة بلدات خاصة باليهود وحدهم. وكأنه حتى الآن كنا بحاجة لقانون كهذا ليحدث هذا، ولكن المطروح الآن أن يكون هذا الفعل مثبتا بقانون، حتى وإن حاول أحد أن يتذاكى ويقول هذا ليس مكتوبا على هذا النحو. إن هذا القانون من شأنه أن يؤدي إلى إبعاد أقليات أخرى. من ناحيتي يكفي إبعاد أقلية واحدة، كي أعارض هذا القانون، الذي هو رهيب بنظري».

مشروع ليفني: «قانون وثيقة الاستقلال»

بعد سن قانون القومية بنحو شهر، بمعنى يوم ١٧ آب ٢٠١٨، نشرت، من باتت رئيسة للمعارضة، تسيبي ليفني، مقالا في صحيفة «هآرتس»٥، ترد فيه عمليا على انتقاد الصحيفة لها، لكونها أعلنت رفضها المشاركة في المظاهرة التي جرت يوم ١١ آب ٢٠١٨ في تل أبيب، بمشاركة عشرات الألوف ضد قانون القومية، بمبادرة من لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في إسرائيل.

وشرحت ليفني في ذلك المقال، موقفها الذي يستند إلى حقيقة أن نواب «القائمة المشتركة» في الكنيست، يرفضون إسرائيل كـ «الدولة القومية للشعب اليهودي». وأنهت مقالها معلنة أنها ستبادر إلى جعل «وثيقة الاستقلال» قانون أساس لدولة إسرائيل. وفي نهايات شهر آب ٢٠١٨، أطلقت ليفني حملتها بخصوص «وثيقة الاستقلال»، من خلال بيان مقتضب على صفحتها في شبكة التواصل «فيسبوك».

و»وثيقة لاستقلال»، ورد ذكرها في أربعة مشاريع قوانين لقانون القومية: مشروع القانون الأول حزب «يسرائيل بيتينو»، وغاب في المشروع الثاني لذات الحزب. وفي مشروع قانون النائبة المستوطنة شولي معلم، من كتلة «البيت اليهودي». وفي مشروع النائب اليعيزر شطيرن، من كتلة «يوجد مستقبل» المعارضة، بينما ذكر الوثيقة غاب عن مشروع القانون الذي قدمته كتلته. وأيضا النائبة تسيبي ليفني، باسم كتلة «المعسكر الصهيوني».

كما أن الحديث عن «وثيقة الاستقلال» ومضمونها رافق الأسابيع القليلة الأخيرة التي سبقت سن القانون نهائيا في الكنيست، وتبع هذا سلسلة من المقالات من صنّاع الرأي والمؤرخين وذوي الاختصاص في الصحافة الإسرائيلية.

وتعرض «وثيقة الاستقلال» التي تم التوقيع عليها والإعلان عنها رسميا، يوم ١٤ أيار ١٩٤٨، بدايات الصهيونية في نهاية القرن التاسع عشر، مرورا بوعد بلفور العام ١٩١٧، ثم قرار تقسيم فلسطين في تشرين الثاني ١٩٤٧، وحتى إعلان قيام الكيان يوم توقيع الوثيقة.

إذ جاء في بداية «وثيقة»،»في عام ٥٦٥٧ حسب التقويم العبري الموافق عام ١٨٩٧ ميلادي، انعقد المؤتمر الصهيوني تلبية لنداء صاحب فكرة الدولة اليهودية المرحوم هيرتسل وأعلن حق اليهود في النهضة الوطنية في بلادهم».

و»نشأ الشعب اليهودي في أرض إسرائيل، وفيها اكتملت صورته الروحانية والدينية والسياسية، وفيها عاش حياة مستقلة في دولة ذات سيادة، وفيها أنتج ثرواته الثقافية والقومية والانسانية وأورث العالم أجمع كتاب الكتب الخالد. وعندما أُجْلِيَ الشعب اليهودي عن بلاده بالقوة، حافظ على عهده لها وهو في بلاد مهاجره بأسره ولم ينقطع عن الصلاة والتعلق بأمل العودة إلى بلاده واستئناف حريته السياسية فيها».

وجاء أيضا، «وقد أعترف بهذا الحق في وعد بلفور في اليوم الثاني من شهر تشرين الثاني عام ١٩١٧. وتمت المصادقة على هذا الحق في صك الانتداب الصادر عن عصبة الأمم والذي أكسب بصفة خاصة مفعولية دولية للصلة التاريخية التي تربط الشعب اليهودي بأرض إسرائيل ولما يستحقه الشعب اليهودي في إعادة تشييد وطنه القومي».

«وبدافع هذه الصلة التاريخية التقليدية أقدم اليهود في كل عصر على العودة إلى وطنهم القديم والاستيطان فيه، وفي العصور الأخيرة أخذوا يعودون إلى بلادهم بآلاف مؤلفة من طلائع ولاجئين ومدافعين، فأحيوا القفار وبعثوا لغتهم العبرية وشيدوا القرى والمدن وأقاموا مجتمعًا آخذا في النمو وهو يشيد اقتصاده ومَرَافقه وثقافته وينشد السلام مدافعا عن

ذماره ويزف بركة التقدم إلى جميع سكان البلاد متطلعا إلى الاستقلال القومي».

وفي ما يتعلق بالمساواة، جاء ما يلي: تفتح دولة إسرائيل أبوابها من أجل الهجرة اليهودية ومن أجل جمع الشتات، تدأب على تطوير البلاد لصالح سكانها جميعا وتكون مستندة إلى دعائم الحرية والعدل والسلام مهتدية بنبوءات أنبياء إسرائيل. تقيم المساواة التامة في الحقوق اجتماعيا وسياسيا، بين جميع رعاياها من فرق في الدين والعرق والجنس، وتؤمن حرية الأديان والضمير واللغة والتعليم والثقافة، وتحافظ على الأماكن المقدسة لدى كل الديانات وتراعي مبادئ ميثاق الأمم المتحدة».

«إن دولة إسرائيل مستعدة للتعاون مع مؤسسات وممثلي الأمم المتحدة على تنفيذ قرار الجمعية العمومية الصادر في ٢٩ تشرين الثاني عام ١٩٤٧. كما أنها مستعدة للعمل على إنشاء اتحاد اقتصادي يشمل أرض إسرائيل برمتها. إننا ندعو الأمم المتحدة أن تمد يد المساعدة للشعب اليهودي في بناء دولته، وقبول دولة إسرائيل ضمن أسرة الأمم».

"إننا ندعو أبناء الشعب العربي سكان دولة إسرائيل – رغم الحملات الدموية علينا خلال شهور – إلى المحافظة على السلام، والقيام بنصيبهم في إقامة الدولة، على أساس المساواة التامة في المواطنة والتمثيل المناسب في جميع مؤسساتها الموقتة والدائمة».

ما يعني أن الوثيقة، وحينما ذكرت المساواة، لم تذكر إطلاقا الحقوق القومية، وهذا ما نص عليه وعد بلفور في حينه، الذي منح أبناء الديانة اليهودية «حقوقا قومية»، في حين أن الحقوق لأهل البلاد الفلسطينيين، تكون فردية ومدنية ودينية.

والمبادرة لاعتماد وثيقة الاستقلال لم تأت فقط من ليفني، بل أيضا طرحها بالتزامن وزير التعليم الاسبق الحاخام شاي بيرون، وهو من مستوطنة «أورانيت» الأقرب لخط التماس على حدود ١٩٦٧. فقد نشر مقالا في صحيفة «يديعوت أحرنوت» يوم ٣٠ تموز ٢٠١٨، يرد فيه على التماثل مع احتجاج أبناء الطائفة العربية الدرزية دون سواهم، على قانون القومية، فكتب، «هل فقط من هو مستعد أن يموت معنا يستحق المساواة؟ ماذا كان سيصل لو لم يعقد الدروز معنا حلف الدم؟ وهل من الأخلاقي والمناسب أن نشتري مكانتهم في البلاد بالميزانيات؟ وماذا عن الشركس؟ وماذا عن البدو الذين بيد واحدة نحاول أن نقرّبهم وبالثانية نبعدهم؟ وماذا عمن هاجر إلى البلاد وأمه ليست يهودية؟ متى أصبحت عدوة الصهيونية؟ الدولة لا يفترض بها أن تسن قانونا قوميا بأغلبية ٦٢ نائبا. أنا أدعو إلى سن قانون بروح وثيقة الاستقلال التي وقع عليها الآباء المؤسسون من اليمين ومن اليسار». وأضاف، «لا توجد هنا صهيونية بل تهكم. قانون قوميتي، دولتي، تحول من قانون كان يفترض أن يشجع الفخار الكبير إلى خجل. طالما كانت الشمعة مشتعلة، ملزمون بالتعديل».

ويقول الكاتب السياسي روغل الفر في مقال له في صحيفة هآرتس، يوم ٢٩ تموز ٢٠١٨٦، إن «وثيقة الاستقلال صيغت في ظروف مختلفة تماما، إذ إن إمكانية ضم المناطق (بقصد مناطق ١٩٦٧-التحرير)، لم تكن مطلقا موجودة على الأجندة. وبناء على ذلك، فقد أكل الدهر عليها وشرب كوثيقة تحدد هوية إسرائيل. لكل من يستندون إليها يجب أن نقول إنه خلال السنوات الـ ١٨، بعد التوقيع عليها، كان المواطنون العرب موجودين تحت حكم عسكري. بحيث أن وثيقة الاستقلال بحد ذاتها لا تضمن مساواة لكل مواطني الدولة. القيم الأصيلة المكتوبة فيها تعبر عن الرؤية الإنسانية لمؤسسي الدولة أكثر من تعبيرها عن الواقع».

ويتابع الفر، «من هنا فإن السؤال الغريب «من أجل ماذا نحتاج قانون القومية في الوقت الذي فيه لدينا وثيقة استقلال؟ هذا السؤال يدل على عدم فهم نوايا المشرع. نحتاج إلى قانون بالضبط لأنه توجد لدينا وثيقة استقلال. نحتاجه من أجل إلغائها واختراع الدولة من جديد».

ويقول المؤرخ الإسرائيلي البارز، شلومو زاند، من أبرز منتقدي الصهيونية ومفندي أسسها، في مقال له في صحيفة هآرتس» يوم ١٤ آب ٢٠١٨٧، إنه لا يمكن التلاقي بين مصطلح «يهودية» و«ديمقراطية»، وكتب، «عندما أعلنت الأمم المتحدة في ١٩٤٧ عن دولتين في فلسطين- أرض إسرائيل، سمتهما يهودية وعربية. لأنه حتى ذلك الحين لم يكن قد وجد شعب إسرائيلي وشعب فلسطيني. على خلفية هذا السياق، صيغت وثيقة الاستقلال (التي تطرق جزء منها للمساواة، نسخ تقريبا حرفيا عن إعلان الأمم المتحدة). الكثير من الموقعين عليها لم يكونوا بعد يدركون التناقض بين مفاهيم اليهودية والديمقراطية. ولكن لم يكن بالإمكان الجسر بين اليهودية والمواطنة المتساوية.

أي بينها وبين ديمقراطية ثابتة، كما لم يكن بالإمكان تعريف دولة كدولة بيضاء وديمقراطية أو كدولة اشكنازية وديمقراطية. كلنا نعرف أن تعريف اليهودية ليس مفتوحا وشاملا (الصهيونية ورثت من اليهودية الخوف من الانصهار). الأخطر من ذلك – تستند على خطوط تحديد بيولوجية أو دينية التي تقريبا لا يمكن اجتيازها.

وينتقد الكاتب ألون مرزاحي في مقال له في صحيفة «هآرتس» يوم ١٢ آب ٨٢٠١٨، اليسار الصهيوني بلجوئه

أمام هذا المشهد الحزبي السياسي، واستنادا إلى المواقف المعلنة، فيمكن الاستنتاج أنه لن تكون قوة سياسية ستسعى إلى إلغاء «قانون القومية»، حتى ولو سيطر على الحكم مستقبلا، من عارضوا القانون لدى التصويت عليه بالقراءة النهائية. لأنه في هذه الحالة فإن أقصى ما سيسعون إليه، هو تعديل القانون، بشكل يشمل مبدأ المساواة، وفق النص الوارد في «وثيقة الاستقلال»، بمعنى من دون حقوق قومية لفلسطينيي الداخل.
كذلك، واستنادا إلى تجارب السنين، فلا يبدو أن المحكمة العليا ستُقدم على تغيير قانون أساس، وهي أيضا أقصى ما يمكن أن تصل إليه، هو التوصية بإدراج بند المساواة في الحقوق المدنية.

إلى «وثيقة الاستقلال»، ويؤكد أن وثيقة الاستقلال وقانون القومية متطابقان من حيث الجوهر، بعدم الاعتراف بعلاقة الفلسطينيين بفلسطين. ويكتب، «ويقول المثل، إن اللص يعود دائما إلى مكان الجريمة. فاليسار الصهيوني عندما يريد أن يعطي حجما كبيرا لامتيازاته يعود إلى وثيقة الاستقلال، وكأن المطالبة، بجعل وثيقة الاستقلال كقانون أساس تحل مسألة ما. ففي وثيقة الاستقلال يؤسفني أن أخيب أملكم، توجد يد ممدودة ودعوة لأخوة الشعوب، لكن ليس فيها أي ذكر ولو بسيط جدا لشرعية الوجود الفلسطيني. بصورة كانت مضحكة إذا لم تكن مأساوية، يوجد فيها يد ممدودة ودعوة للسلام، ولكن ليس فيها أي اعتراف بعلاقة الفلسطينيين بفلسطين. في الجوهر، فإن الوثيقة وقانون القومية متشابهان تماما. الفرق الوحيد بين هذين النصين هو القدرة الأدبية لمن صاغوهما».

ويتابع مزراحي، «إذا كان هناك أصحاب ضمير ومحبون للحقيقة في أوساط الجمهور اليهودي في إسرائيل، من فضلهم، يجب عليهم أن يهبوا للنضال ويعلنوا «نحن لا نستطيع العيش تحت نظام تمييزي. نحن بالتأكيد لا نستطيع أن نخدمه أو نتماهى معه ليس لأنه يمس بصورتنا، بل لأنه يمس كرامتنا الإنسانية والمبادئ المقدسة لنا وببني البشر أمثالنا. من يريدون معارضة الفاشية بصورة ناجعة يجب عليهم استجماع الشجاعة ورمي الامتيازات في القمامة. ورؤية الظلم الحقيقي والقسم لأنفسهم: إما المساواة أو لا شيء».

لا تغيير جوهري للقانون

أمام هذا المشهد الحزبي السياسي، واستنادا إلى المواقف المعلنة، فيمكن الاستنتاج أنه لن تكون قوة سياسية ستسعى إلى إلغاء «قانون القومية»، حتى ولو سيطر على الحكم مستقبلا، من عارضوا القانون لدى التصويت عليه بالقراءة النهائية. لأنه في هذه الحالة فإن أقصى ما سيسعون إليه، هو تعديل القانون، بشكل يشمل مبدأ المساواة، وفق النص الوارد في «وثيقة الاستقلال»، بمعنى من دون حقوق قومية لفلسطينيي الداخل.

كذلك، واستنادا إلى تجارب السنين، فلا يبدو أن المحكمة العليا ستُقدم على تغيير قانون أساس، وهي أيضا أقصى ما يمكن أن تصل إليه، هو التوصية بإدراج بند المساواة في الحقوق المدنية.

ولكن في المقابل، وعلى ضوء تمدد قوة اليمين الاستيطاني في الحلبة السياسية، وأيضا في سدة الحكم، فإن احتمالات تعديل القانون، ليشمل بنودا تم التنازل عنها خلال عملية التشريع، تبقى واردة، وأقوى من تعديل في الاتجاه الآخر. بمعنى إضافة البند الذي يمنح الشريعة اليهودية مكانة في التشريعات والقضاء، وتعديل بند الاستيطان، ليعود إلى النص الأول، الذي يجيز للدولة أن تقيم بلدات على أساس عرق ودين، بمعنى لليهود.

وهذا الاستنتاج الأخير يتعزز، على ضوء مسيرة تشريع قانون القومية، التي أثبتت من خلال مشاريع القوانين المقترحة، أنه كلما تقدم عمل الولاية البرلمانية الـ ٢٠، كانت النصوص المقترحة من جهات اليمين المتشدد والاستيطاني، أكثر تطرفا من ذي قبل.

وفي ما يتعلق بمبادرة تسيبي ليفني، لجعل «وثيقة الاستقلال» قانون أساس، فإني لا أرى أنه من الممكن أن يكون هذا حاليا، أكثر من مجرد تصريح سياسي، لأنه على الرغم من سوء وخطورة نص الوثيقة، على الشعب الفلسطيني، إلا أنها تسجل قرار تقسيم فلسطين كأساس لقيام إسرائيل، بينما إسرائيل خرقت الخطة في العامين ١٩٤٨ و١٩٦٧، بسيطرتها المطلقة على فلسطين التاريخية.

ملاحظة:

على غير عادة، فإن محضر جلسة اليوم الذي أقر فيه قانون القومية، ١٨ تموز ٢٠١٨، واستمرارا لذات الجلسة التي انتهت فجر يوم ١٩ تموز، لم يتم نشره في موقع الكنيست في شبكة الإنترنت. وحينما جرى الاستفسار مرارا، قيل إن خللا تقنيا منع نشره. ولذا عدنا إلى اقتباسات من جلسة التصويت على القانون بالقراءة الأولى يوم ٣٠ نيسان ٢٠١٨، هي تدل على جوهر المواقف. لا بل إن نواب «الحريديم» لم يشاركوا في النقاش في جلسة ١٨ تموز، وموقفهم الأساس ظهر في جلسة ٣٠ نيسان.

الهوامش

١ صفحة اقتراحات القوانين في موقع الكنيست
http://main.knesset.gov.il/Activity/Legislation/Laws/Pages/LawSuggestionsSearch.aspx?t=lawsuggestionssearch&st=currentknesset&ki=20&it=1&pn=1&l=1&sl=11

مشاريع القوانين ذات الصلة
ش/١٨/٣٥٤١
ش/٢٠/١٣٣٧
ش/٢٠/١٥٨٧
ش/٢٠/١٩٨٩
ش/٢٠/٣٢٥٧
ش/٢٠/٣٥٤١
ش/٢٠/٤٢٥٢
ش/٢٠/٤٣٠٢
ش/٢٠/٤٤٢٢
ش/٢٠/٤٨٧٥
ش/٢٠/٤٩٢١

(ملاحظة: يشير الحرف «ش» قبل رقم اقتراح القانون إلى كونه اقتراحًا شخصيًا يقدمه أحد النواب، وليس اقتراح قانون حكوميّ)

٢ صفحة محاضر جلسات الهيئة العامة للكنيست
http://main.knesset.gov.il/Activity/plenum/Pages/PlenumAllProtocols.aspx
جلسة يوم ٣٠ نيسان ٢٠١٨
جلسة ١٨-١٩- ٢٠١٨ (حتى إعداد هذا التقرير لم يكن ظاهرا في الموقع)
جلسة يوم ٨ آب ٢٠١٨

٣ صفحة الراصد القانون في موقع مركز «مدار» للأبحاث
https://www.madarcenter.org/الراصد-القانوني

٤ تصريحات غباي، رئيس «المعسكر الصهيوني»
بار بيلغ ويونتان ليس، «غباي: لا أستطيع المشاركة في مظاهرة يتحدثون فيها عن حق العودة، بصرف النظر عما يوجد فيها». موقع هآرتس، ٢٠١٨/٨/١١
https://www.haaretz.co.il/news/politi/1.6365214
(آخر مشاهدة في ٢٠١٨/٩/١٠)

٥ تسيبي ليفني، «لماذا لم يذهب قادة المعسكر الصهيوني إلى المظاهرة ضد قانون القومية؟» موقع هآرتس، ٢٠١٨/٨/١٧
https://www.haaretz.co.il/opinions/.premium-1.6387011
(آخر مشاهدة في ٢٠١٨/٩/١٠)

٦ روغل الفر، «وثيقة الاستقلال هي علامة ميتة»، موقع «هآرتس»، ٢٠١٨ /٧/٢٩
https://www.haaretz.co.il/opinions/.premium-1.6317786
(آخر مشاهدة في ٢٠١٨/٩/١٠)

٧ شلومو زاند، «إسرائيلية وديمقراطية؟»، موقع «هآرتس»، ٢٠١٨ /٨/١٤
https://www.haaretz.co.il/opinions/.premium-1.6380919
(آخر مشاهدة في ٢٠١٨/٩/١٠)

٨ ألون مزراحي/، «قانون القوميّة؟ وثيقة الاستقلال؟ لا فرق»، ٢٠١٨ /٨/١٢
https://www.haaretz.co.il/opinions/.premium-1.6363833
(آخر مشاهدة في ٢٠١٨/٩/١٠)